الثورة
الجمعة 27 ربيع الأول 1433هـ 8 فبراير 2013م العدد (17613)

ثلاثاء الحديدة

د. محمد حسين النظاري

كتبت كثيراً عن ضرورة مجيء حكومة الوفاق الوطني برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة، إلى مدينة الحديدة، ففي الأشهر الماضية كان كل ساكن في الحديدة يُمني نفسه بعقد مجلس الوزراء جلسته في مدينته –أسوة بالمحافظات السابقة–على اعتبار أنها إحدى المحافظات المهمة في اليمن، فهي الميناء الرئيس للجمهورية العربية اليمنية –قبل الوحدة المباركة–، وميناء مهم للجمهورية اليمنية حالياً، وهي سلة اليمن الغذائية والأرض الخصبة التي توصل خيراتها لبقية مناطق الوطن.منها تُصدر بلادنا النفط –من رأس عيسى–، وترسل من رأس كثيب التغذية الكهربائية لخارجها، وأوديتها تثمر محصولات غذائية تفيض بالخير على ربوع الوطن حتى يصل سعرها إلى مستوى يستطيع فيه الجميع شراءَها، وأمس الثلاثاء ٥ فبراير عقد مجلس الوزراء جلسة هامة في الحديدة لتدارس كيفية الارتقاء بخدمات المحافظة على كافة الأصعدة.

إن أهم قضية تقف أمام المجلس هي قضية الأراضي، فقد تم سلب واغتصاب الأراضي بالمساحات الشاسعة –حتى لم يعد لحرم المطار وجود– وهو ما مثل ضرورة ملحة لانعقاد المجلس لتدارك بقية الأراضي حتى لا يؤخذ ما تبقى منها، وهو بالفعل ما شفع للمحافظة في انعقاد المجلس في عاصمة الزرانيق.. مجلس الوزراء مدعو اليوم بقوة إلى دعم السلطة المحلية بقيادة الأستاذ أكرم عطية، وبقية أعضاء المجلس المحلي، وأعتقد أن انعقاد المجلس يعد نتاج تحركات الأخ المحافظ التي بدأها بلقاء الأخ رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، وهو ما نتج عنه استشعار مجلس الوزراء بخطورة ما يجري في المحافظة، مما جعله يعقد جلسة هنا بعد مناقشة مستفيضة الأسبوع الماضي، لكل ما من شأنه الحفاظ على أراضي وممتلكات الدولة في المحافظة، وخاصة المطار. إن خروج الحديدة من خارطة اجتماعات مجلس الوزراء –خارج العاصمة– في الأشهر الماضية أشعر سكانها بالإحباط، وجعل البعض يصطاد في الماء العكر، ليسمي ذلك تهميشا، فالحديدة بكل ما تملك من ثروات مهمة ينبغي أن تكون في الصدارة هي ومن فيها.. والحمد لله أن صوتنا ومناشدتنا المتكررة –كواحد من أبناء المحافظة– وصلت إلى مسامع أستاذنا العزيز باسندوة وجميع أعضاء حكومته الكرام.قضايا كثيرة هي في مقدمة ما طرحته السلطة المحلية على الحكومة أمس ومنها حال الكهرباء، فالحديدة مقبلة على صيف ملتهب وستعود الانطفاءات إليها، وهي بحاجة ماسة إلى أن يتم حل الإشكال في أقرب الآجال، حتى لا يداهم الصيف سكانها، وعندها لا تنفع الحلول الترقيعية. المجاري لا تقل شأناً عن الطاقة الكهربائية، فالحواري والأزقة يشكو سكانها من فيضانات المياه القذرة – وإن تحسن الوضع حالياً– لكن نخاف أن يعود الحال لما كان عليه في السابق... قضية المواقع الأثرية غاية في الأهمية فآثار الحديدة تتجه للاندثار، وقد أحسن الأخ المحافظ صنعاً حين وجه المجلس المحلي بمديرية الحوّك –مسقط رأسي– بإخلاء قلعة الكورنيش الأثرية من مكاتب المديرية وقسم الشرطة، فقلعة كهذه لم ترمم من جديد لتكون مقرا للمديرية، بل تحفة يسعد الزائرون عند الدخول إليها..مدينة زبيد التاريخية مهد العلماء، ومنارة العلم الكبيرة على مستوى العالم الإسلامي تستغيث، وترجو من المجلس أن يتعهدها بالرعاية حتى لا يتم شطبها من لائحة التراث العالمي.. فحرام أن لا تجد زبيد من ينقذها.. وهي تستحق منا أن نكون إلى صفها لما أنجبته من كوكبة علماء وأدباء أجلاء وفي مقدمتهم الأستاذ الفاضل عبدالله عطية –والد محافظ الحديدة– وغيره من المنارات العلمية التي حفرت اسم اليمن في أمهات الكتب بالعالم الإسلامي. نتمنى من أعماق قلوبنا أن تفعل قرارات مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بالحديدة، وأن يتم متابعتها من الوزراء المعنيين كل في ما يخصه، بالشراكة مع مكاتبها في السلطة المحلية بالحديدة، وألا تكون الجلسة فقط للاجتماع، بل لتحسين الوضع في المحافظة باعتبارها الرئة التي تتنفس منها البلاد.. الحديدة هي محافظة الخير وتستحق كل الخير، وتستحق أن تكون ممثلة في مؤتمر الحوار الوطني من جميع شركاء الطيف السياسي .

● أستاذ مساعد بجامعة البيضاء

امتهان الطلاب وكرامة اليمن !!!

عزالدين سعيد الاصبحي

أشعر بغصة لا مثيل لها وأنا أتابع حالة الاضطهاد التي لا توصف أو لنكون أكثر دقة ونقول حالة الامتهان والاضطهاد التي لا توصف و يعاني منها طلابنا بالخارج (طبعا موضوع المغتربين قهر آخر سنتحدث عنه منفردا بمقال آخر)

الآن بهذه القضية التي لا يمكن لك أن تقرأ عنها أو تشاهد صور أبنائنا يفترشون أرصفة الشوارع المحيطة بالسفارات ملاحقين كمتشردين من موسكو إلى القاهرة إلى ماليزيا إلى كل بقاع الأرض وتبقى محايدا ولا تصرخ بالمسئولين الذين أصابهم صمم!!

ولا يمكن أن تغفر للمسئولين في الدولة العتيدة التي بعثت بأجمل زهور اليمن إلى الخارج ليتعلموا المهانة لا العلم!

■■ كيف لك أن تتقبل تبريرات لا تليق من الجميع عن استمرار تجويع وإهانة شبابنا لشهور ؟

وكيف لنا أن نقتنع أن هذه القضايا ليست أهم من كل اجتماعات اللجان ومصروفاتها ؟

وكيف يليق ببلد يصرف وزراؤه على بدل السفر لهم ومعظمه سفر لا نفع منه أكثر مما يصرف على البحث العلمي وعلى منح الدارسين بالخارج ؟؟

ثم يقول لنا هؤلاء أنهم وزراء شفافون ومحترمون ؟؟ كيف ؟؟

■■ إن قضية اعتصام الطلاب بعشرات السفارات اليمنية بالخارج وحالتهم التي يرثى لها كفيلة بإسقاط عشرات الأنظمة وليست نظاما واحدا

وهي أجدر أن تكون على طاولة مجلس الأمن قبل أن يناقش هذا المجلس (أغنية الصلح خير!!!)

■■ نعم إن حالة الاذلال لكل ما له صلة بالعلم هي من موروثات العهد السابق لكن العهد الممتد للسابق والمطبق لكل المساوئ فيه لا يزال ينظر إلى طلابنا بأنهم ليس طلاب علم يعول عليهم بصنع المستقبل بل مطلبين!!

ولا مواطنين لهم كرامتهم وحقوقهم بل هم من القلة المندسة بالخارج التي لا يعجبها العجب

بل ويحسدهم الكبار على راتب ضئيل ويهنهم الجميع من مسئولي هذا البلد لمجرد أنهم خرجوا من الوطن المقبرة ليتعلموا لا ليسرقوا ولأنهم يحلمون بالغد الأجمل ويريدون بلدهم بدون تخلف وهذه هي المصيبة !!

■■ ان شبابنا الحالم بالغد الأجمل لا يعرفون أن مجرد الحلم بالتغيير والتخلص من الجهل جريمة يعاقب عليها صاحبها بالتقتير بالمعاش والالغاء للمنح والتضييق بالعيش واذا تطاول ونجح وأبدع فمصيره أسوأ نحو النفي والإفقار والسجن

نحن بلد يقتل مواهبه ويحارب مفكريه ويزدري كل ما له صلة بالعلم والمعرفة – وهذه هي الآفة الحقيقية–

■■ إن أنظمة الجهل تكره العلم وأنظمة الفساد تحارب كل من يحلم بعالم نظيف وهذه هي مأساة طلابنا انهم طلاب علم يحلمون بوطن خال من الفساد ! ويحبون المعرفة والعلم

■■ لا يمكن لي أن أتخيل من يتشدق بالقانون ومحاربة الفساد وحقوق الإنسان ولا يعمل على إنقاذ آلاف الطلاب من التشرد والجوع بالخارج بينما تصرف مبالغ مهولة لشراء سيارات يمكن أن تحل بها أزمات المئات منهم وتنقذ بها نصف النائمين على الأرصفة الآن

■■أوللذين يريدون أن يقولوا لنا ان هناك عجزا في الحكومة (عجزا ماليا طبعا !!!) نقترح عليهم مبادرة اخلاقية سهلة وهي تبرع مجالس الوزراء والنواب والشورى ولجنة الحوار ولجنة الأمن واللجنة العسكرية ولجنة مكافحة الفساد ولجنة المناقصات ووو

أن يتبرع كل هذه المجالس من الوزراء والنواب (الثوريين ونصف الثوريين!!) بمستحقاتهم لهذا العام فقط لينقذوا الطلاب جميعا

وسنرى أن الخطوة هذه تحل كل مشاكل أهل العلم ببساطة.

الحرية لدى البعض

د. محمد هادي محمد

يظهر أن هناك من يخطئ فهم الحرية ليفهمها حسب مزاجه وهواه، خاصة حرية الإعلام والتعبير عن الرأي، فما المقصود بحرية الإعلام وحرية التعبير؟ هل يقصد بها خدمة أطراف معينة، والتحامل على أطراف وطنية أخرى، أم أن حرية الإعلام تعني الغرور والتكبر بعدم الرضوخ للحق، وزيادة التعنت في البعد عن التعامل المهذب والالتزام بأخلاقيات المهنة ومعايير الأدب والذوق الإنساني الرفيع.

إن ما يجب فهمه عن حرية الإعلام أيها الناس وما يتفق عليه كل الإعلاميين الأفذاذ في العالم أنها المسئولية تجاه المجتمع، والأمانة في القصد والكلمة، أنها الوطنية والإخلاص لكل أفراد المجتمع، أنها الكلمة النزيهة التي تتعالى على الأهواء والمصالح الشخصية الدنيئة، إنها حرية تسمو بالرجال لا تهبط بمستواهم الإنساني والأخلاقي والفكري.

فعليك أيها المتسلط المستبد بأفكارك العتيقة أن تعلم علم اليقين أن التغيير قد حان، وأنه سنة من سنن الله في الخلق لا بد أن نرضى به وأن نتعلم ثقافته، وأن التغيير لا يعني العداء والخصومة للوطنيين الذين ضحوا بمكانتهم ومصالحهم الشخصية من أجل الوطن، كما أن التغيير لا يعني التحامل والحقد على رجاله وأبطاله، فكن بصدق وشفافية مع التغيير النزيه وإلا فأعلن رفضك له، وقل بملء فيك لا للتغيير، نعم للبلطجة، نعم لمصالحي الشخصية، نعم للزعيم القائد!!

إن الكلمة التي تنفع الأمة وتعزز من مكانتها هي الإعلام الصادق المعبر بحق عن عقول الجماهير وميولها واتجاهاتها، كما ورد عن تعريف الإعلام المعبر عن هدفه ووظيفته، فالإعلام رسالة ترقى بالمجتمع، وتطور أفراده في كافة مجالات الحياة،رسالة تخدم الشعوب وتوحد أفرادها وتقوي من عزيمتها لا أن تفتت أركانها وتفرق صفوفها وتشكك في رجالها والإعلام رسالة خير وسلام وحب ووحدة وتقدير بين أبنائها، واعط كل ذي حق حقه، فأين نحن من رسالة الإعلام الحقيقي؟ وأين شارعنا من صحافة الصدق والمسئولية وخدمة المجتمع والوطن بدلاً من خدمة الذات أو مصالح شخصيات مريضة لا يهمها إلا نزواتها وتحقيق أغراضها الدنيئة التي دائماً ما تقدمها على المصلحة العامة للأمة.

إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة

نجيب محمد الزبيدي

أتساءل بحرقة شديدة: لماذا الحقيقة وإيضاحها للجمهور تجعل من البعض من مسئولي البلد في حالة غضب عارم، بل ترى البعض من أولئك وقد خرجوا عن الطبيعة الإنسانية فلا هدوء مطلقاً نشاهده، وحتى الرد بالسلوك الحضاري بالحجة والبرهان الساطع القاطع، كل هذا للأسف غير موجود في قاموس مثل هؤلاء الأشخاص، مع العلم وتأكيداً لمصداقية تعاملنا الراقي والحضاري أننا حينما نكتب أو ننتقد أي جهة ما ((وزارة كانت أو مؤسسة خدمية)) فالأصل في النقد هو إيصال الرسالة أولا بكل وضوح، وثانياً للفت الانتباه لعل القائمين على تلك الجهات الرسمية يقرأون ويستخلصون من تلك الكتابات أبرز النقاط الهامة التي قد تساعدهم في الوصول إلى مواطن الداء أولاً ومن ثم إيجاد الحلول والمخارج القصد منه تصحيح مسار الأخطاء وإعادتها إلى مسارها الصحيح، ربما الآن اتضحت المسألة والكل بات يدرك جيداً بأن السكوت عن تلك الممارسات والأخطاء قد يندرج تحت المساءلة الشرعية والقانونية، ثم إن الساكت عن قول الحق شيطان أخرس والشرع المطهر يعده منكراً وإثماً كبيراً.

لذلك نحب بأن نطمئن إخواننا أحباءنا – من يتقلدون المناصب الهامة بالدولة صناع القرار – المدنيين منهم والعسكريين – نقول بأمانة اجعلوا من ذلك الحديث النبوي شعاراً أو نبراساً في حياتكم كلها، فهل تتذكرون ما قاله سيد الخلق وخاتم الرسل الأمين الصادق محمد صلوات ربي وسلامه عليه (تحروا الصدق وإن رأيتم أن الهلكة فيه، فإن فيه النجاة) رواه الترمذي، لذلك فنجاح الأمم في أداء رسالتها يعود إلى جملة ما يقدمه بنوها من أعمال صادقة فإن كانت ثروتها من صدق العمل كبيرة، سبقت سبقاً بعيداً وإلا سقطت في عرض الطريق، فإن التهريج والخبط والإدعاء والهزل لا تغني فتيلاً عن أحد.

والأمة التي لا أمانة فيها أو صدق، هي الأمة التي تعبث فيها الشفاعات بالمصالح المقررة، وتطيش بأقدار الرجال الأكفاء لتهملهم وتقدم من دونهم، وقد أرشدت السنة إلى أن هذا من مظاهر الفساد الذي سوف يقع آخر الزمان.

((جاء رجل يسأل رسول الله: متى تقوم الساعة؟ فقال له: إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة! فقال: وكيف إضاعتها؟ قال: إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة)) رواه البخاري.

بالأخير من معاني الأمانة والصدق الحرص على أداء الواجب كاملاً في العمل الذي يناط به وأن يستنفد جهده في إبلاغه تمام الإحسان، أجل إنها الأمانة التي يمجدها الإسلام.

الواجب الوظيفي وحقوقنا

محارب علي أبو غانم

كثير منا نحن الموظفون يتساءل عن الحقوق يبحث عنها ويظل يجري هنا وهناك ويلاحق ويتابع لاستخراج حقوقه، لكن هل تساءلنا يوماً عن واجبنا تجاه وظائفنا وأعمالنا المتراكمة علينا التي لم تنجز مما يسبب إعاقة تسيير الكثير من أمورنا وأمور الدولة.

بالتأكيد إن لم يكن الكل بل الأغلبية لا يعرفون ما هو واجبهم الوظيفي وأهمية أن يقوموا به على أكمل وجه لأنفسهم ولغيرهم ولبلادهم، ان الواجب الوظيفي عندهم يعني الدوام، توقيع حضور وتوقيع انصراف واستلام الراتب آخر الشهر، وبناءً على ذلك يريدون راتباً جيداً ومكافآت وحوافز لإنجازات لم تنجز وإجازات لا تنتهي، خاصة تلك التي تأتي مع مناسبات الأعياد ولا تنتهي بانتهاء المناسبة بل تستمر حتى يقنع الموظف أنه حان وقت العودة للدوام ثم يشتكي من الراتب الهزيل والحقوق الضائعة.

هذا الراتب الهزيل والحقوق الضائعة ما كانت لتوجد لو أدينا واجبنا بصدق وأعمالنا بنزاهة، فإذا صدقنا النية وقوينا العزيمة والإرادة وأنجزنا أعمالنا وزدنا إنتاجاً وسيرنا أمور بلادنا الى الأعلى لارتقينا وارتقت بلادنا ونما اقتصادنا وزادت رواتبنا ونلنا حقوقنا كاملة.

« إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً « لو بدأنا كبيرنا وصغيرنا في جهاز الدولة وحكومتنا بتطبيق الواجب وتنفيذه لكنا الآن في حال أفضل من الحال، لكن التقصير سمتنا وإضاعة حقوق الدولة والآخرين بإهمالهم بنزاهة ممن يعرفون واجبهم الوظيفي حق المعرفة وهؤلاء هم من يستحقون الشكر والثناء والعرفان ليس منا فقط ولكن من قياداتهم أيضاً ولكي نحصد الثمار الجيدة يجب أن نحسن العمل.

الحلم الذي لم يتحقق

محمد راجح سعيد

السوق العربية المشتركة شكل متقدم من أشكال التكامل الاقتصادي يقوم على أساس حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول المشاركة من السوق، إضافة إلى حرية تبادل السلع والمنتجات وإقامة اتحاد جمركي فيما بينها، وقد كان هناك نية بين الدول العربية لإنشاء السوق خاصة بعد قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣م على اعتبار أن السوق مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية على مبادئ اقتصادية تنص كلها في مصلحة السوق العربية المشتركة وتحقق للدول العربية ازدهاراً اقتصادياً بل تحقق تكاملاً اقتصادياً يمهد لإقامة الوحدة العربية مثل تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية النقل والترانزيت والتملك وحرية الانتقال وحقوق التملك، وضمت السوق العربية المشتركة في بداية انطلاقها خمس دول هي مصر والعراق والأردن وسوريا والكويت ثم اتسعت لتشمل دول العربية ولكن من الناحية العملية والتطبيقية لم تظهر السوق وظلت مثل المشاريع العربية المتعثرة مجرد شعار واقتصرت فقط على بعض الاتفاقيات لجزئية السابقة.

فما السبب يا ترى؟

السبب معروف وهو أن الإرادة الحقة لم تتوفر عند الدول العربية وطغت الشعارات على الحقائق كما هو الحال في بيانات كل مؤتمرات القمة التي عقدت منذ عام ١٩٦٤م وحتى آخر مؤتمر والخاصة بتوحيد الصف العربي إلا أن ذلك بقي شعاراً كما أسلفت، مع العلم أن السوق الأوروبية المشتركة برزت المناداة إليها بعد المناداة بإقامة السوق العربية المشتركة بأعوام ومع ذلك تحققت السوق الأوروبية المشتركة على الواقع وظلت السوق العربية المشتركة مجرد شعار حتى يومنا هذا.

إنها الإرادة الصادقة.